

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة المشاريع



دور المناطق الاقتصادية الخاصة في دعم قطاع الصناعة والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية

**The role of the special economic zones (SEZs) to enable the industrial and logistics services
sectors in the Kingdom of Saudi Arabia**

إعداد الطالب/

خالد بن قاسم شمسان

إبراهيم بن منصور الحسين

إسماعيل بن مكي الحازمي

العام الدراسي:

٢٠٢٣

المستخلص : Abstract

في ١٤ أبريل ٢٠٢٣، أعلنت الحكومة السعودية إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة جديدة في مناطق مختلفة. تهدف هذه المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة إلى تقديم حوافز تنافسية للشركات والمستثمرين في تلك المناطق وأبرزها ما يلي:

- معدل ضريبة دخل الشركات ٥٪ لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا؛
- ٠٪ ضريبة مقطوعة على إعادة الأرباح من المناطق الاقتصادية الخاصة إلى الدول الأجنبية؛
- تأجيل الرسوم الجمركية على البضائع داخل المناطق الاقتصادية الخاصة أو ٠٪ مخصص الرسوم المفروضة على المعدات الرأسمالية والمدخلات داخل المناطق الاقتصادية الخاصة؛
- لوائح مرنة وداعمة حول المواهب الأجنبية خلال السنوات الخمس الأولى؛
- ٠٪ ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع المتبادلة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة داخل وبين المناطق الاقتصادية الخاصة؛
- معاملة ضريبية خاصة تتماشى مع مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي يجب تجنبها ضريبة مضاعفة؛
- أسعار تنافسية للمرافق العامة وخاصة الكهرباء.
- الإعفاء من الرسوم التشغيلية للموظفين ومنشآتهم.

تهدف خطوة إنشاء المناطق الحرة إلى تسريع التنوع الاقتصادي وجذب المستثمرين للقيام بالأعمال في المملكة. هذه المناطق الاقتصادية الخاصة لها أنظمة تجارية خاصة بها ولوائح لدعم مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية والأنشطة التجارية التي تعتمد على كل منها بالأنظمة القضائية وخدمة العمل.

تعمل المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة على تعزيز ودعم رؤية المملكة أن تكون مركزًا تجاريًا عالميًا وسوف تساهم هذه المناطق في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية وفق رؤية ٢٠٣٠.

والمناطق الخاصة المنشأة حديثا هي كما يلي:

- مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (KAEC) المنطقة الاقتصادية الخاصة
- المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان
- المنطقة الاقتصادية الخاصة برأس الخير
- المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية تقع في مدينة الملك عبد العزيز العلوم والتكنولوجيا (مدينة الملك عبد العزيز)

الفصل الأول

المقدمة:

تستهدف رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) من خلال برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية الذي أطلق في عام (٢٠١٩) إلى جعل المملكة مركز اقتصادي لوجستي عالمي؛ وأطلق سمو سيدي ولي العهد في ٢٠٢١ الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لوضع خارطة طريق للوصول إلى مستهدفات المملكة في هذا القطاع، بالإضافة إلى الاستراتيجية والوطنية للصناعة التي تمت إطلاقها في عام ٢٠٢٢ والتي تهدف إلى الوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمارات وتحقيق التنوع الاقتصادي.

وسعيًا للوصول لهذه المستهدفات الطموحة فإنه لا بد من العمل على العديد من الممكنات والحوافز الداعمة، ومن أهمها إنشاء وتفعيل المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تلعب دوراً محورياً لجذب الاستثمارات والشركات العالمية في هذا المجال والتي بدورها ستساهم في الوصول إلى مستهدفات المملكة.

حيث تعرف المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها ذات نطاق جغرافي محدد، وتميزها بتشريعات وأنظمة خاصة وبعض الإعفاءات الجاذبة على تحفيز الشركات والمصانع على اتخاذ هذه المناطق كمقر لأعمالها، وتم إطلاق عدة مناطق اقتصادية خاصة مؤخراً في المملكة العربية السعودية وتستهدف كل منطقة منها على صناعات محددة؛ منها صناعة السيارات، والأغذية، والمواد الاستهلاكية، والمعدات الطبية والأدوية، والسفن، والخدمات اللوجستية. ويتم تمويلها وتطويرها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص بإشراف ودعم مباشر من الحكومة، وتقدم تلك المدن حلول وفرص واعدة في مجالات الأعمال (صناعي، وخدمات) والإسكان والترفيه بمعايير جودة عالية. بالإضافة إلى كونها مدن شاملة تحتوي على مرافق وخدمات ومستويات معيشية متنوعة وراقية، إضافة إلى إمكانية التنقل منها إلى المدن الرئيسية بكل سهولة عبر قنوات مختلفة.

وتنطلق رحلة السعودية نحو المستقبل، لتصبح قوة صناعية رائدة، ومركزاً لوجستياً عالمياً، بعدما وضع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية خطة طموحة تعتمد على مكان القوة التي تتمتع بها المملكة.

تقدّم الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الرؤية والتوجّه الاستراتيجي للقطاع، وتضمن التكامل لأنماط النقل والخدمات اللوجستية؛ وذلك لتحقيق الطموحات العالية لهذا القطاع الاستراتيجي، من خلال تحديد المبادرات ذات الأهمية وتمويلها، بالإضافة إلى تحقيق طموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما تمّ أخذ أبرز المتغيّرات والمستجدّات التي دفعت الاستراتيجية إلى تحديث خططها وتوجّهاتها، وأوّل هذه الدوافع هو التسارع التقني في المجالات كافة، خصوصاً فيما يتعلّق بمستقبل النقل والتنقّل والخدمات اللوجستية، والدافع الثاني هو المتغيّرات الإقليمية، إذ أدّت المنافسة الحادّة إقليمياً في القطاع إلى تجديد سقف الطّموح إلى تبوُّء المملكة مكانتها في قيادته إقليمياً، وأمّا الدافع الثالث والأخير فهو يتعلّق بالمتغيّرات الوطنية، إذ تمّ اعتماد عدد من الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى ذات الطّموحات العالية لتبليتها وتمكينها

- مشكلة الدراسة

انطلقت رحلة السعودية نحو المستقبل، لتصبح قوة صناعية رائدة، ومركزاً لوجستياً عالمياً، بعدما وضع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية خطة طموحة تعتمد على مكان القوة التي تتمتع بها المملكة. استثمر البرنامج الموقع الاستراتيجي الفريد للمملكة، حيث تربط بين ثلاث قارات، وتعد مركزاً تجارياً عالمياً، تكتنز بالموارد الطبيعية، من التعدين والطاقة، وتمتلك كل المؤهلات التي تجعلها مركزاً لوجسياً ورائداً عالمياً. يسهم البرنامج في تطوير قطاعات عالية النمو محلياً، ودعم الاقتصاد المفتوح، الذي يرحب بضخ الاستثمارات الأجنبية.

- أهمية الدراسة.

تحولت السعودية إلى لاعب رئيسي على مستوى العالم في قطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، منذ إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام ٢٠١٩، وأسهمت هذه القطاعات من خلال نموها السريع في تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل متنوعة، والمساهمة في تأمين مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

تدخل المملكة حقبة خضراء جديدة في تاريخها، ورغم أنها تعد المزود الأول للعالم بالنفط، إلا أنها تستثمر بوفرة في الطاقة المتجددة، وعلى رأسها طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وفي إطار ذلك يحفز البرنامج على نشر الطاقة النظيفة وتقليل انبعاث الكربون، والوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٦٠، بالإضافة إلى إطلاق العديد من مشاريع الطاقة المتجددة التي ترسم مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.

جنباً إلى جنب مع الجهود المحلية والعالمية للحد من انبعاثات الكربون، شرعت المملكة في إطلاق قوتها الكامنة، واستخراج كنوزها من المعادن التي تقدر قيمتها بـ ٤,٨٨ تريليونات ريال سعودي، وأسهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في تطوير التشريعات واللوائح لتطوير الصناعة، والارتقاء بالمملكة لتكون دولة رائدة عالمياً في مجال التعدين.

أطلق البرنامج لتصبح المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً بكفاءة وجودة وسرعة عالية، بعدما استفادت من الميزة التنافسية التي تتمتع بها، بوصفها نقطة التقاء بين ثلاث قارات.

وضمن الجهود التي تبذلها الدولة لدعم البنية التحتية الصناعية

الرائدة في المملكة، عملت الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تم إطلاقها حديثاً على تأمين سلاسل التوريد العالمية، وتصدير منتجات عالية التقنية إلى العالم، من خلال برامج مثل "صنع في السعودية" الذي يعمل على تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات النفطية وغير النفطية، ويمهد البرنامج الطريق للثورة الصناعية الرابعة في المملكة، حيث تُسَخَّر التقنيات الجديدة لخدمة المجتمع.

- أهداف الدراسة.

للدراسة أهداف رئيسية وأهداف استراتيجية كما يلي :-

أولاً: الأهداف الرئيسية:

للدراسة هدف رئيس يكمن في دور المناطق الاقتصادية الخاصة في دعم قطاع الصناعة والخدمات اللوجستية على اقتصاد المنطقة وازدهار الصناعات في المملكة العربية السعودية وجذب المستثمر الأجنبي ودعم الصناعة والإنتاج المحلي

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية

انشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية

انشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية

تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل

رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

رفع نسبة قطاع الطاقة

زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة

تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية

توطين الصناعات

- تساؤلات الدراسة (الفروض).

توضح الدراسة التساؤل حول أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة، ودورها في تمكين قطاعي الصناعة والنقل والخدمات اللوجستية عالميا وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

- الدراسات السابقة.

يوجد العديد من التجارب الناجحة في المنطقة ومنها في دولة الامارات العربية المتحدة (المنطقة الحرة لجبل علي) وغيرها، وعالميا في العديد من الدول ومنها دولة سنغافورة والتي لم تقتصر على إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة داخل حدودها فقط بل توسعت لإنشاء بعض المناطق الخاصة بها خارج دولة سنغافورة.

- المنهجية وطرق البحث.

سيتم البدء بتغطية المستهدفات الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للصناعة. وم ثم سيتم التفصيل في أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة وإثبات دورها الفعال في تحقيق هذه المستهدفات حيث تعد أحد أهم عوامل التمكين لهذه الصناعات ومن خلال المقارنات المعيارية مع أفضل الممارسات العالمية.

- أدوات الدراسة (أدوات جمع البيانات).

سيتم الاعتماد على جمع المعلومات من المراجع الموثوقة والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة (خطة تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، الاستراتيجية الوطنية للصناعة، هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة)، بالإضافة إلى مراجع المناطق الاقتصادية الأخرى والتي سيتم عمل مقارنات معيارية معها.

والعمل على استبيان يتم مشاركته مع الخبراء مع في هذا المجال، بالإضافة إلى عمل مقابلات مع الخبراء في هذا المجال من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والعمل على جمع هذه المعلومات وصولا إلى ترجمة هذه الجهود إلى توصيات مقترحة في آخر الدراسة.

- مجالات الدراسة (يشري، مكاني، زمني).

تركز مجالات الدراسة على المجتمع والاقتصاد بشكل عام وقطاعي (النقل والخدمات اللوجستية، والصناعة) بشكل خاص، وسيتم التركيز على إبراز نتائج الدراسة الخاصة في المملكة العربية السعودية بينما سيتم التطرق إلى الوضع العالمي لغرض المقارنات المعيارية فقط والاستفادة من أبرز الممارسات العالمية في هذا المجال.